ملف معلومات

خلفيات التقرير الأمّمي
حول اغتيال الفريق سليماني

مركز الإتحاد للأبحاث والتطوير
Union Center for Research and Development

ملف معلومات

خلفيات التقرير الأمّمي
حول اغتيال الفريق سليماني

مقابلات لـ "أنييس كالامار" المقررة الخاصة للأمم المتحدة
مع الجزيرة الإنكليزية والميادين

13 تموز 2020

مركز الإتحاد للأبحاث والتطوير
Union Center for Research and Development

حديث المقرّرة الخاصة للأمم المتحدة أنييس كالامار، مع قناة الجزيرة عن تحقيقها ومستقبل حرب الطائرات بدون طيار:

عند سؤالها في مطلع المقابلة عن دافعها لكتابة هذا التقرير عبّرت بالقول؛ "كنت أتحدث مع عدد من الخبراء في العام الماضي حول تركيز واحد من تقاريري الموضوعية المقدّمة إلى الأمّم المتّحدة حول الأسلحة، ولا سيما تلك التي يتمّ اختبارها أو قيد التطوير، وما قد يعنيه ذلك بالنسبة لمستقبل الشرطة والحرب وفي النهاية الحماية من القتل التعسفي.

بشكلٍ عامّ، "تحتل الطائرات بدون طيار موقعًا كبيرًا على جدول الأعمال، وكانت موضع تحذيراتٍ متكررةٍ من قبل المقررين الخاصين للأمّم المتّحدة لأكثر من 15 عامًا. حتى كانون الثاني (يناير) من هذا العام، لم أشعر أنّ هناك الكثير ممّا يمكنني المساهمة فيه للمناقشة، بالنظر إلى العمل المتعمق الذي قام به أسلافي. **لقد تغيّر كل شيء في 3 يناير 2020، عندما شنّت الولايات المتحدة غارة بطائرة بدون طيار ضد مسؤول حكومي رفيع المستوى على أراضي دولة ثالثة غير محاربة، وخارج نزاع مسلح معروف".**

وحيث اعتبرت كالامار أنّ "هذا الحادث قد شكّل تطوراً كبيراً ومثيراً للقلق من حيث هوية الهدف وموقع الضربة والعديد من الأسئلة القانونية المعقّدة التي أثارها، وبطبيعة الحال، الآثار المترتبة على السلام والأمن.

لقد دفعتني الضربة ضد الجنرال سليماني إلى العودة إلى موضوع الطائرات بدون طيار... في ضوء حقيقة أنّ الأمّم المتّحدة والجهات الفاعلة الأخرى كانت تطالب لعدة سنواتٍ، بتنظيم ما أصبح سباقًا لا يمكن السيطرة عليه في تطوير وتصدير واستخدام الطائرات بدون طيار."

وعند السؤال عن أسباب زيادة استخدام الطائرات بدون طيار رأت كالامار أنّه وفي هذه المرحلة، "**قد دخلنا العصر الثاني للطائرات بدون طيار، والذي يتميز بعددٍ متزايدٍ من الدول والجهات الفاعلة من غير الدول التي تستخدمها**، وبأن تصبح الطائرات بدون طيارٍ أكثر تخفيًا وسرعةً وأصغر وأكثر فتكًا وقدرة لتكون قابلة للتشغيل من قبل فرق تقع على بعد آلاف الكيلومترات.

وعلى الرغم من هذا النمو المتسارع، سواء من حيث عدد الفاعلين الذين يستخدمونها أو فيما يتعلق بالتكنولوجيا، فنحن، لا نعرف سوى القليل جدًا عن استخدامها. لا يزال استخدام الطائرات بدون طيار يأتي تحت إطار عملياتٍ سريّةٍ إلى حدٍّ كبيرٍ، مع إشرافٍ أو بدون إشرافٍ من قبل هيئاتٍ مستقلة. إنّهم لا يتحمّلون سوى القليل من التكلفة السياسيّة للسياسيين والعسكريين لأنّهم لا يشركون القوّات على الأرض، والمخاطر على حياة أولئك الذين يعملون بدون طيار ضئيلة. وبالتالي فهي الأسلحة المفضّلة لحروب القرن الحادي والعشرين. ومع ذلك، فإنّ تأثيرها وفتكها حقيقيان.

وقد أبرزت الأبحاث مدى ضررها على المجتمعات المعرّضة لها. نحن بحاجة إلى شفافية أكبر بكثير في استخدامها وتأثيرها، بما في ذلك من خلال التحقيق. ونحتاج أيضًا إلى مناقشات عامة ومستنيرة حول الاستراتيجية التي يرتكز عليها استخدام الطائرات بدون طيار في هذه المرحلة - وهذا هو ما يسمى استراتيجية قطع الرأس وتأثيرها الفعلي".

وحيث ذكرت كالامار في تقريرها أنّ الطائرات بدون طيار هي بمثابة صاعقة للسؤال الأهم حول الحرب غير المتكافئة، وحماية الحياة في النزاعات ومكافحة الإرهاب. وعليه، فسّرت كالامار ذلك بالقول، "**إنّ الطائرات بدون طيار تجلس عند تقاطع مكافحة الإرهاب وما يسمّى بالحرب التقليدية.** تشمل جاذبية الطائرات المسيّرة المسلّحة للسياسيين والعسكريين على حدٍ سواء، كفاءتها المتصورة وفعاليتها وقدرتها على التكيّف من جهة، والمقبولية والإنكار من جهةٍ أخرى. وهي تعتمد على الأساطير الخطرة، واحدة منها، هي تلك الضربة الجراحية القاسية.

بالإضافة إلى أنّ الحروب قد تكون غير دموية وغير مؤلمة إلى حدٍّ كبير؛ لأنّ الطائرات بدون طيار تسمح بتحقيق العنف من مسافة مع عدم وجود إصابات تقريبًا لأولئك الذين يشغلونها. إنهم يقدّمون ميزةً غير متكافئةٍ بشكل غير مسبوقٍ لصالح ناشرهم؛ بخلاف الهدف المقصود. هذه مفاهيم خطيرة للغاية، من الناحية القانونية والسياسية والأخلاقية.

وردًا على سؤالها عن شكل المساءلة الذي ينبع من الاستخدام غير المشروع للطائرات المسلحة بدون طيار، عقّبت كالامار قائلة **"إنّ الطائرات بدون طيار ليست أسلحة غير قانونية. ما يجب تنظيمه هو كلٌّ من التطّور التكنولوجي واستخدامه. يجب أن يكون استخدام الطائرات بدون طيار مشروعًا بموجب ثلاث هيئات قانونية: قانون الدفاع عن النفس، والقانون الدولي لحقوق الإنسان، والقانون الإنساني الدولي".**

عملياً، "كان هناك عدد قليل من الدعاوى القضائية من قبل ضحايا غارات الطائرات بدون طيار، ولكن هذه لم تنجح في كثير من الأحيان لأن المحاكم تدعي أنّها لا تملك سلطة قضائية على الأنشطة خارج الحدود الإقليمية".

في هذه المرحلة، "كما هو موضّح في تقريري، تتطلب المساءلة على الأقل ثلاثة التزامات أو تغييرات:

الأول دوليًا: المجتمع الدوليّ بحاجة لتطوير معايير دوليةٍ قويةٍ تحكم تطوير وتصدير واستخدام الطائرات بدون طيار. نحتاج أيضًا إلى هيئات صنع القرار التابعة للأمم المتحدة والدول الأعضاء للمشاركة في استخدام الطائرات بدون طيارٍ، والنظر في أي مزاعم من الدول بأنّها تتصرف في "الدفاع عن النفس".

التدخل الثاني للمساءلة هو مع برلمانات الدول التي تنتج وتصدر وتستخدم الطائرات بدون طيار. يجب أن يكونوا مستعدين للعب دورٍ أكثر نشاطًا وفي موضوع الموافقة على الاستخدام المميت لطائرات بدون طيار والتدقيق فيها. يجب أن يسنوا ضوابط أكثر صرامة على نقل تكنولوجيا الطائرات بدون طيار العسكرية وذات الاستخدام المزدوج، وتطبيق معايير واضحة لمنع النقل غير المسؤول على سبيل المثال.

هناك تدخلٌ ثالثٌ **على مستوى القطاع القضائي**: يجب أن تكون المحاكم مستعدة للإعلان؛ عن أنّ الالتزامات التعهدية لحقوق الإنسان في أي دولة يمكن أن تنطبق من حيث المبدأ على سلوك

دولة خارج أراضيها، وأنّه يجب النظر في ضربات الطائرات بدون طيار وأهدافها ضمن اختصاص الدولة التي تشغل الطائرة بدون طيار".

وفي معرض السؤال عمّا يمكن أن يفعله القطاع القضائي، ردّت المقررة الخاصة للأمم المتحدة، بأنه ولحّد الآن، "**رفضت المحاكم إلى حدٍ كبيرٍ توفير الإشراف على عمليات القتل المستهدف لطائرات بدون طيار خارج الحدود الإقليمية، بحجة أنّ هذه الأمور سياسية، أو تتعلق بالعلاقات الدولية بين الدول، وبالتالي فهي غير قابلة للتقاضي.** لا يمكن التوفيق بين الإنكار الشامل للمقاضاة بشأن استخدام القوة المميتة خارج الحدود الإقليمية مع المبادئ المعترف بها للقانون الدولي والمعاهدات والاتفاقيات والبروتوكولات، وهذا ما ينتهك الحق في الحياة وفي الانتصاف. هناك استثناءات ملحوظةٌ وحديثةٌ لهذه الحالة، والتي قد تبشر باستجابةٍ قانونيةٍ أقوى لاستخدام الطائرات بدون طيار للقوة، الحكم الفاصل هو حكم محكمة إدارية تمّ ذكرها في التقرير الأممي الأخير.

بحسب تعبير كالامارد، فإنّ "**مقتل الجنرال سليماني يظهر مدى قرب العالم الخطير من أزمة كبيرة وقاتلة. يجب أن ترسل لنا جميعا تحذيرًا واضحًا. حيث يواجه المجتمع الدولي الآن الاحتمال الحقيقي للغاية بأن الدول قد تختار "استراتيجيًا" القضاء على كبار المسؤولين العسكريين خارج سياق الحرب "المعروفة"، ومحاولة تبرير هذا القتل على أساس تصنيف الهدف على أنه "إرهابي" "الذي شكل تهديدا محتملا غير محدد في المستقبل.**"

بشكلٍ أعمّ، يعكس الاستخدام للطائرات بدون طيار سباقًا للأسلحة ممّا يمثل مخاطر استثنائية لنا جميعًا. يحدث مثل هذا السباق في خضم الهجمات المستمرة والمتكررة ضد المبادئ الأساسية للإنسانية - يتم استهداف المستشفيات والمدارس بشكلٍ روتينيٍ من قبل أطراف النزاع؛ إن المدافعين عن حقوق الإنسان والصحفيين والمعارضين الذين يعيشون في المنفى لا يجدون الأمان في الخارج، لكنهم ما زالوا يتعرضون للتهديد والمضايقة والقتل أحيانًا.

إنّ الحرب معرضة لخطر التطبيع كمر افقٍ شرعيٍّ وضروريٍّ للسلام، يجب علينا أن نفعل كل ما في وسعنا لمقاومة هذا الزحف القاتل.

كالامار للميادين: اغتيال سليماني مثّل قتلاً تعسفياً تتحمل واشنطن مسؤوليته

المقررة الخاصة للأمم المتحدة أنييس كالامار، تؤكد للميادين أنّ أميركا قد فشلت في تبرير اغتيالها للفريق الشهيد قاسم سليماني وفق القانون الدولي، وأن اغتياله يمثّل "قتلاً تعسفياً تتحمل الولايات المتحدة مسؤوليّته."

قالت المحققة الأممية الخاصة بالقتل خارج إطار القانون أنييس كالامار، في مقابلة خاصة مع الميادين، إنّ الولايات المتحدة "**خرقت ميثاق الأمم المتحدة فيما يتعلّق بالدفاع عن النفس**"، باغتيالها قائد قوة القدس السابق الفريق الشهيد قاسم سليماني في 3 كانون الثاني/يناير 2020، مضيفةً أنها بذلك تكون قد "**انتهكت القانون الدولي لحقوق الإنسان، وبالنسبة إلى اغتيال سليماني مثّل قتلاً تعسفياً تتحمل الولايات المتحدة مسؤوليته** ."

وأضافت كالامار، أنّ **ادعاءات الأميركيين بأنّ اغتيال الفريق سليماني كان في معرض "الدفاع عن النفس"، لا تثبت أنّ سليماني "كان منخرطاً في هجوم أو يخطط لهجوم أو يجهزله، ولا حتى لهجوم وشيك، بل تحدثت الولايات المتّحدة على نحو عام جداً، وبالتالي في رأيي أن الولايات المتّحدة فشلت في إثبات أن هجومها يحقق الشروط بموجب تعريف الدفاع عن النفس ."**

وأوضحت كالامار أن أميركا عمدت إلى تشويه "مبدأ السيادة الذي نعي أنّه يقع في صلب العلاقات الدولية والقانون الدولي ."

وأعلنت المقررة الخاصة للأمم المتحدة، أن **المجتمع الدولي يواجه "احتمالاً خطراً جداً"، في أن يكون "الهجوم ضد الفريق سليماني نقطة البداية لهجمات إضافية ضد مسؤولي الدول ."**

وتابعت: "كذلك نواجه واقع أن تطوراً من هذا القبيل، قد يؤدي إلى حرب وحرب مفتوحة، لكنّ التهدئة جرت بعد 3 كانون الثاني/يناير، ولا نعلم إذا كانت مساعي التهدئة ستنجح في المرة المقبلة ."

وقالت كالامار للميادين إن اغتيال سليماني "**تطور مهم على صعيدي القانون الدولي والعلاقات الدولية، ولو كان أي مسؤول رفيع من البلدان الديمقراطية المزعومة في الغرب قد استُهدف بهذه الطريقة، يمكننا توقّع أن يعتبر بلد ذلك المسؤول استهدافه عملاً عدوانياً وإعلاناً للحرب**."

ورداً على سؤال حول احتمال انتهاء تقرير الأمم المتحدة إلى نتائج واقعية، أجابت كالامار: "**يتمثل دوري بالتحدث، وألا ينتابني الخوف، وبأن أتحلى بالشجاعة وأخبر السلطات بالحقيقة، ولا يقع على عاتقي أن أضع حداً لما يحدث**"، مضيفةً أنها لا تتمتع "**بصلاحية فرض عقوبات على الحكومات** ."

وأضافت: "**ما يمكننا فعله هو تقديم اقتراحات وتوصيات واعتبارات إلى الجهات الفاعلة التي تريد التصرف.. وعارضنا بشدة التمييز العنصري في الولايات المتّحدة وسواها، الأمر الذي أدّى في النهاية إلى عقد جلسة خاصّة في مجلس حقوق الإنسان، وفي سياق اقتراح إسرائيل لضمّ الأراضي، لقد فعلنا الأمر نفسه**"، وتابعت: "**من واجبنا أن نوضح أن عمليّة الضم هذه تخالف الأخلاق وضمائرنا وتنتهك القانون الدولي** ."

وكانت المقررة الخاصة للأمم المتحدة، أكدت خلال مؤتمر صحفي، أن اغتيال الشهيد سليماني "انتهاك للمادة 2 (4) من ميثاق الأمم المتحدة مع عدم كفاية الأدلة المقدمة عن هجوم مستمر أو وشيك."

ووصف تقرير كالامار عملية الاغتيال بـ "**جريمة قتلٍ تعسفي تتحمّل الولايات المتحدة مسؤوليتها**"، مضيفةً أنها لو كانت "مكان الولايات المتحدة كنا سأتوخى الحذر الشديد، حتى لو صنفت شخصيّة رسمية كإرهابي."